الأمم المتحدة

A/56/265–S/2001/764



Distr.: General
19 September 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة	مجلس الأمن
الدورة السادسة والخمسون	السنة السادسة والخمسون
البند ٦٢ من القائمة الأولية*	

تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن

أرفق طيه، لنظركم ونظر أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن، رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة من رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، القاضية نافانيتيم بيلي (انظر المرفق).

وتستعرض الرئيسة بيلي، في التقرير المرفق برسالتها، الحالة الراهنة لسير المحاكمات أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة حتى الآن في إدارة المحاكمات وعلى ضوء المعلومات التي قدمها المدعي العام بشأن برنامج الرئيسة بيلي للتحقيقات وقرارات الاتهام المحتمل إصدارها مستقبلا، تورد الرئيسة توقعاتها للكيفية التي يحتمل أن تتطور بها أنشطة المحكمة مستقبلا، سواء على المدى المتوسط أو على المدى الطويل. وبناء على هذا التقييم، تستنتج أن المحكمة إذا حافظت على هيكلها الحالي فإن من

* A/56/150.

المحتمل أن تحتاج إلى وقت أطول لإنهاء محاكمات جميع الأشخاص الماثلين أمام المحكمة والأشخاص الذين يتوقع أن يمثلوا أمامها في المستقبل.

وتقترح الرئيسة بيلي، بالنيابة عن قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أنه لمعالجة هذه الحالة، ينبغي إنشاء فريق من القضاة المخصصين في المحكمة. ويمكن للمحكمة عندئذ أن تلجأ إلى هذا الفريق، كيفما وعندما تدعو الحاجة إلى ذلك، بغية تشكيل أفرقة إضافية من القضاة للاستماع إلى القضايا التي تم إعدادها للمحاكمة وتسوية الطلبات التي قدمت في قضايا أخرى خلال مرحلتها السابقة للمحاكمة.

وستذكرون أني، في رسالتي المؤرخة ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/382)، استرعيت انتباهكم وانتباه أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن، إلى رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، موجهة من القاضي كلود جوردا، رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد اقترح الرئيس جوردا، في التقرير الذي أرفق برسالته، في جملة أمور، إجراء يشبه بصورة عامة الإجراء الذي تقترحه الرئيسة بيلي.

وستذكرون أيضا أن مجلس الأمن شرع، بقراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، في تعديل النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بغرض تشكيل فريق من القضاة المخصصين في تلك المحكمة.

وأود أن ألاحظ بهذا الصدد أن الإجراء الذي تقترحه الرئيسة بيلي يختلف في بعض الجوانب عن الاقتراح الذي اعتمده مجلس الأمن فيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

فأولا، من المقترح أن يتألف فريق القضاة المخصصين الذي سيتم تشكيله في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من ١٨ قاضيا مخصصا، بالمقارنة مع ٢٧ في حالة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وثانيا، يقترح أن يكون القضاة المخصصون للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا قادرين، خلال الفترة التي يعينون فيها للعمل في المحكمة، ألا يفصلوا في المحاكمات فحسب، بل أن يشاركوا أيضا في الإجراءات السابقة للمحاكمة.

وثالثا، يُقترح، في حالة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أن يكون بالإمكان أن تستمع إلى القضايا هيئة محكمة مؤلفة من قضاة مخصصين فقط ولا يكون في عدادها أي من القضاة الدائمين للمحكمة.

إن اعتماد الإجراء الذي اقترحته الرئيسة بيلي سيتطلب تعديلا يجريه مجلس الأمن على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والتعديلات التي يود قضاة المحكمة الجنائية اقتراحها لهذا الغرض مدرجة في الفصل الثاني من التقرير المرفق برسالة الرئيسة بيلي.

وإذا ما اعتمد مجلس الأمن هذا الإجراء، فسيُطلب من الجمعية العامة بعد ذلك أن توافق على الزيادات ذات الصلة التي ستدعو إليها الحاجة في ميزانية المحكمة.

وأخيرا، وبناء على الطريقة التي قد يقرر مجلس الأمن أن ينفذ بها الإجراء المقترح، قد يتعين على مجلس الأمن والجمعية العامة أن يشرعا في انتخاب القضاة الإضافيين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وستكون التكلفة الأولية المقدرة لاعتماد اقتراح رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بصدد تسعة قضاة مخصصين في فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ما يقارب ٢٣,٦ من ملايين دولارات الولايات المتحدة.

وأكون ممتنا لو عرضتم هذه الرسالة ومرفقاتها على اهتمام أعضاء الجمعية العامة ومجلس الأمن.

(توقيع) كوفي ع. عنان

مرفق

رسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من رئيسة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

بالنيابة عن قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، يسرني أن أحيل إليكم طيه الطلب من أجل قضاة مخصصين لتمكين المحكمة من استكمال ولايتها في الموعد المحدد (انظر الضميمة).

وأرجو أن تقدموا هذا الاقتراح إلى مجلس الأمن وإلى الجمعية العامة في أسرع وقت ممكن وعملي، عملا بقرارات مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤) و١١٦٥ (١٩٩٨) و ١٣٢٩ (٢٠٠٠).

(توقيع) نافانيتيم بيلي
الرئيسة

ضميمة

طلب مقدم من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل قضاة مخصصين

ترجو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من مجلس الأمن أن يعدل النظام الأساسي للمحكمة من أجل إنشاء فريق من القضاة المخصصين. والغرض من الطلب هو كفالة أن تستكمل المحكمة ولايتها في الموعد المحدد.

وهذه الوثيقة مقسمة إلى فصلين:

- الفصل الأول يقدم لمحة عامة عن عبء عمل المحكمة في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وهو يقدم الدافع إلى إدخال تعديلات على النظام الأساسي للمحكمة من أجل الحصول على قضاة مخصصين، ويشرح كيف ينتظر أن يعمل هذا النظام في المحكمة.
- الفصل الثاني يحتوي على مشروع مقترح لإدخال تعديلات على النظام الأساسي للمحكمة.

وستقدم في المرفق إحصاءات داعمة.

موجز

منذ أن بدأت المحاكمة الأولى في عام ١٩٩٧، أنجزت الدوائر الابتدائية للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ثمانية أحكام تتعلق بتسعة من المتهمين. وتجري حاليا ست محاكمات تنطوي على مجموع يبلغ ١٥ متهما. لذلك فإن ٢٤ من أصل ٤٨ شخصا محتجزا الآن تلقوا الحكم أو هم في صدد المحاكمة. وبالموارد المتاحة، لا تستطيع الدوائر الابتدائية أن تستكمل قائمة القضايا الموجودة لديها حاليا قبل الفترة ٢٠٠٦–٢٠٠٧، وهي نهاية الولاية الثالثة للمحكمة.

وقد أبلغت المدعية العامة مؤخرا برنامجها المستقبلي للتحقيق إلى رئيسة المحكمة. وإن ذلك يجعل من الممكن توقع الاستكمال المحتمل للمحاكمات. وتعتزم المدعية العامة مقاضاة عدد يصل إلى ١٣٦ متهما جديدا بحلول عام ٢٠٠٥. وقد يؤدي ذلك إلى ما يقارب ٤٥ محاكمة جديدة بمعدل ثلاثة متهمين في كل محاكمة. ورهنا بمعدل الاعتقال، ستتمكن المحكمة من استكمال جميع المحاكمات في المحكمة الابتدائية بحلول عام ٢٠١٥ (على افتراض أن معدل الاعتقال وصل إلى ٥٠ في المائة)، و ٢٠١٩ (على افتراض بأنه وصل إلى ٧٥ في المائة) أو ٢٠٢٣ (على افتراض أن ذلك المعدل بلغ ١٠٠ في المائة) بالموارد الحالية. وهذه الأطر الزمنية غير مقبولة. والتقديرات تماثل التقديرات التي أجرتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا فيما يتصل بطلبها التزود بقضاة مخصصين، لكن عدد المتهمين حاليا والذين يحتمل اتهامهم في المستقبل في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا هو أكثر من عددهم بالنسبة لمحكمة يوغوسلافيا.

إن المشروع الحالي لتعديلات النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا فيما يتعلق بالقضاة المخصصين يتبع بصورة عامة الحل الذي اعتمده مجلس الأمن في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. غير أن من المفترض أن القضاة المخصصين سوف تعطى لهم أيضا صلاحية إصدار الأحكام في الإجراءات السابقة للمحاكمة وأن يتكون قسم الدائرة الابتدائية من قضاة مخصصين فقط. وفي ذلك أهمية من أجل تجنب حالات التأخير.

إن الإصلاح، إذا نفذ كاملا بحلول نهاية ٢٠٠٢، من شأنه أن يمكن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من استكمال جميع القضايا المرفوعة على المحتجزين الحاليين تقريبا بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. أما استكمال محاكمات المتهمين الجدد البالغ عددهم ١٣٦ متهما فسيتوقف على معدل الاعتقال: عام ٢٠٠٨ (إذا كان المعدل ٥٠ في المائة) وعام ٢٠٠٩ (إذا كان ٧٥ في المائة)، وعام ٢٠١١ (إذا كان ١٠٠ في المائة).

وإيجاد فريق من القضاة المخصصين هو حل أكثر فعالية من حيث التكلفة من الاستمرار بثلاث دوائر ابتدائية فقط بعد انقضاء العقد. وللتوفير في التكاليف، يتصور القضاة أن الدوائر ستعمل في أكثر من نوبة.

أولا – الدافع إلى وجود قضاة مخصصين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا

ألف – مقدمة

١ – المحكمة هي في منتصف فترة السنوات الأربع الثانية. وتنتهي ولاية القضاة الحاليين في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٣. ويوجد في نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١، ٤٨ متهما قيد الاحتجاز. وقد صدر الحكم فيما يتعلق بتسعة متهمين منذ أن بدأت المحاكمة الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وتقوم كل من الدوائر الابتدائية الثلاث للمحكمة بإجراء محكمتين أو أكثر في الوقت نفسه (''السير على مسارين'' أو ''السير على عدة مسارات''). وفي الوقت الراهن، تجري ست محاكمات تتعلق بـ ١٥ متهما. وفي شباط/فبراير ٢٠٠١، أبلغت المدعية العامة الرئيس ببرنامج تحقيقها المستقبلي، الذي قد يضم عددا يصل إلى ١٣٦ مشتبها به جديدا بحلول عام ٢٠٠٥.

٢ – وعلى أساس الخبرة المكتسبة حتى الآن وخطة المدعية العامة لمحاكمة ١٣٦ مشتبها بهم، يمكن توقع المواعيد الممكنة لاستكمال المحاكمات، بالموارد المتاحة والمعززة. وإن إنشاء فريق من القضاة المخصصين من شأنه أن يخفض الفترة الزمنية إلى حد بعيد وسيكون حلا فعالا من حيث التكلفة.

٣ – لقد أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بموجب قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤) في السنة التي تلت إنشاء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[١]. وبالقرارين ١١٦٥ (١٩٩٨) و ١١٦٦ (١٩٩٨)، قرر مجلس الأمن أن تكون لكل من هاتين المحكمتين دائرة ابتدائية ثالثة. وبالقرار ١٣٢٩ (٢٠٠٠)، عدل مجلس الأمن النظامين الأساسيين لمحكمة رواندا ومحكمة يوغوسلافيا السابقة بغرض زيادة عدد قضاة دائرة الاستئناف في المحكمتين من ٥ قضاة إلى ٧. كما عدل النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بغية إنشاء فريق مؤلف من ٢٧ قاضيا مخصصا. وقد استند هذا التعديل إلى طلب من محكمة يوغوسلافيا السابقة[٢]. وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، انتخبت الجمعية العامة ٢٧ قاضيا مخصصا للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا.

٤ – وكما يتضح من الإحصاءات المبينة أدناه، فإن عبء العمل في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ثقيل للغاية. فعملية العدالة الجنائية الدولية لا تماثل الإجراءات على المستوى الوطني وهي بكل وضوح أكثر تعقيدا واستغراقا للزمن. وبالموارد الحالية، لا تستطيع كل من الدوائر الابتدائية أن تستكمل سوى عدد محدود من القضايا. والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا هي محكمة مخصصة ومن الضروري أن يستكمل عملها في إطار زمني معقول. وهذا ضروري لاحترام حقوق المتهمين وتلبية توقعات الضحايا، والمجتمع الرواندي والأمم المتحدة.

٥ – إن الحاجة إلى قضاة مخصصين في محكمة رواندا هي بصورة أساسية نفس الحاجة القائمة في محكمة يوغوسلافيا. والطلب الحالي يتبع بخطوطه الرئيسية الحل الذي أذن به بالنسبة لمحكمة يوغوسلافيا مجلس الأمن بموجب قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠). وعلى وجه الخصوص، سوف تتكون الدوائر في أي وقت من الأوقات من عدد أقصاه تسعة قضاة مخصصين. غير أن الطلب الحالي يختلف في بعض النواحي الأساسية كي يلبي الظروف المحددة في محكمة رواندا. وهذه الجوانب محددة أدناه (الفقرات من ٢٦ إلى ٢٨).

(١) قرار مجلس الأمن ٨٢٧ (١٩٩٣).

(٢) A/55/382-S/2000/865، المرفق الأول، (يشار إلى ذلك فيما بعد بتقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة).

بـاء – عبء العمل في الوقت الحاضر وفي المستقبل

٦ – منذ أن بدأت المحاكمة الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، أصدرت الدوائر الابتدائية التابعة للمحكمة ثمانية أحكام ضد تسعة من المتهمين. وأدين ثمانية متهمين بعد إجراء محاكمات كاملة (أكاييسو، وروتاغاندا، وروزندانا، وكايشيما، وموسيما) أو لدى تقديم جواب بإقرار بالذنب (كمباندا، وسيروشاغو، وروغيو). وتمت براءة أحد المتهمين (باغيليشيما). وأخلي سبيل متهم آخر لدى قيام المدعية العامة بسحب الاتهام (انتوياهاغا، الذي تحتجزه الآن السلطات التترانية). وقدم سبعة من المدانين عرائض استئناف، بتت دائرة الاستئناف في خمس منها (كمباندا، وسيورشاغو، وأكاييسو، وروزندانا، وكايشيما). وما زالت عريضتا استئناف غير مبتوت بهما (روتاغاندا وموسيما).

٧ – وفضلا عن الأحكام المذكورة أعلاه، أصدرت الدوائر أكثر من ٥٠٠ قرار بشأن استدعاءات قدمها الأطراف. ويتعلق معظم القرارات بالمرحلة السابقة للمحاكمة (الفقرتان ١٦ و ١٧ أدناه).

٨ – ومن بين المتهمين الـ ٤٨ قيد الاحتجاز، فإن ٢٤ منهم حكم عليهم أو ما زالت محاكماتهم جارية؛ وما زال ٢٤ متهما في المرحلة السابقة للمحاكمة. وعندما تبدأ محاكمة جديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، سيكون ١٧ متهما في مرحلة المحاكمة وسيكون هناك بصدد ٢٢ من المتهمين الحاليين قضايا في المرحلة السابقة للمحاكمة. ومن الجدير بالذكر أن عدة محاكمات جارية هي محاكمات مشتركة ضد أكثر من متهم وسوف يستغرق استكمالها زمنا أطول نظرا لعدد المتهمين في كل قضية، أو عدد الشهود الذين يتعين دعوتهم، أو حجم الوثائق المعروضة. وبالتالي، قد ينقضي بعض الزمن قبل أن تصبح الدوائر الابتدائية الثلاث مستعدة لمحاكمات أخرى.

٩ – ويمكن تلخيص الحالة على النحو التالي. فمنذ ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، ما زالت الدائرة الابتدائية الأولى تستمع إلى محاكمة وسائط الإعلام ضد ثلاثة متهمين (ناهيمانا، إنغيزي، وباراياغويزا). وحتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠١، أدلى بالشهادة ٢٥ شاهدا من قائمة بما يقارب ٧٠ شاهدا محتملا للادعاء العام. وقد أجريت محاكمة وسائط الإعلام جنبا إلى جنب مع الاستعدادات لإصدار الحكم في قضية باغيليشيما (الحكم المؤرخ ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١). وستبدأ محاكمة لاثنين من المتهمين في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ (ي. و غ. انتاكيروتيمانا). وستجري في مسار مزدوج مع محاكمة وسائط الإعلام. ومن المتوقع أن تستغرق محاكمة وسائط الإعلام الجزء الأعظم من عام ٢٠٠٢.

١٠ – أما الدائرة الابتدائية الثانية فتستمع إلى ثلاث قضايا على أساس المسالك المتعددة. فقد بدأت المحاكمة ضد كاجيليجيلي في ١٢ آذار/مارس ٢٠٠١ وبدأت محاكمة كاموهاندا في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١. ولأسباب تخرج عن إرادة الدائرة، ما زال التقدم حتى الآن محدودا ولم يدل من الشهود بشهادتهم في هاتين القضيتين سوى واحد للأولى واثنين للثانية. وعقب وفاة القاضي الذي كان يترأس الجلسات والتشكيل الجديد للدائرة كان لا بد لهاتين القضيتين من الاستئناف أو البدء من جديد. وبدأت ''محاكمة بوتاري'' في ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتشتمل على ستة متهمين (كانياباشي، ونيراماسوهوكو، وإنتاهوبالي، وإنسابيمانا، وإنتزيريايو، وإندايامبايا).

١١ – كما أسندت إلى الدائرة الابتدائية الثانية ثلاث قضايا. والمحاكمة الأولى للحكومة تشتمل على أربعة متهمين (بيزمونغو (شباط/فبراير ١٩٩٧)، وموغيتري (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، وموغيرانيزا (نيسان/أبريل ١٩٩٩) وبيكامبوباكا

(نيسان/أبريل ١٩٩٩))[٣]. وتتعلق "القضية الثانية للحكومة" بسبعة متهمين (كاريميرا (حزيران/يونيه ١٩٩٨)، ورواماكوبا (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، وإنغيرو باتسي (حزيران/يونيه ١٩٩٨)، ونزيروريرا (حزيران/يونيه ١٩٩٨)، وثلاثة آخرين ما زالوا طلقاء. وقضية نييتيغيكا موجهة ضد متهم واحد (شباط/فبراير ١٩٩٩). ويتوقف بدء المحاكمة في هذه القضايا الثلاث على التقدم في المحاكمات الجارية في هذه الدائرة.

١٢ - أما الدائرة الابتدائية الثالثة فتستمع حاليا إلى محاكمتين على أساس المسلك المزدوج. فمحاكمة كيانغوغو موجهة ضد ثلاثة متهمين (بغامبيكي، وإيمانيشيموا، وانتاغيرورا) وبدأت في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وفي تلك المحاكمة، تم الاستماع إلى ٣٧ شاهدا للادعاء على مدى فترة ٦٢ يوما من جلسات الاستماع وما زال هناك ١٠ شهود ادعاء لم يستدعوا بعد. وبدأت المحاكمة ضد متهم آخر (سيمانزا) في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وحتى الآن، تم الاستماع إلى ٢٤ شاهدا خلال ٢٩ يوما في المحكمة وسيستجوب شاهد واحد قبل إقفال قضية المدعي العام.

١٣ - كما عُهد إلى الدائرة الابتدائية الثالثة بالقضية العسكرية ضد أربعة متهمين (باغوسورا (آذار/مارس ١٩٩٦) ونيسنغيومفا (آذار/مارس ١٩٩٦) وكابيليغي (تموز/يوليه ١٩٩٧)، وانتاباكوزي (تموز/يوليه ١٩٩٧)). ومن المتوقع أن تبدأ في الربع الأول من عام ٢٠٠٢.

١٤ - وفضلا عن ذلك، هناك قضايا ضد أشخاص تم احتجازهم مؤخرا: موهيمانا (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، وموفونيي (شباط/فبراير ٢٠٠٠)، واندنديلييمانا (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، وانزوونيميه (شباط/فبراير ٢٠٠٠)، وساغاهوتو (شباط/ فبراير ٢٠٠٠)، وموسابييمانا (نيسان/أبريل ٢٠٠١)، ونشاميهيغو (أيار/مايو ٢٠٠١)، وغاكومبيتسي (حزيران/يونيه ٢٠٠١)، ومبامبارا (حزيران/يونيه ٢٠٠١). كذلك فإن عددا آخر من المشتبه بهم، الذين تم إعداد اتهام ضدهم، مازالوا طلقاء.

١٥ - وبصرف النظر عن المتهمين المشار إليهم أعلاه، أعدت المدعية العامة، في شباط/فبراير ٢٠٠١، برنامجها المزمع للتحقيق حتى سنة ٢٠٠٥، إذ أنها تتوقع أن تستكمل تحقيقاتها في ذلك التاريخ. وتقدير المدعية العامة الحالي هو أن عدد لوائح الاتهام سيكون كما يلي: في سنة ٢٠٠١-٢٩ لائحة؛ وفي ٢٠٠٢-٣٠؛ وفي ٢٠٠٣-٣٠؛ وفي ٢٠٠٤-٣٠؛ وفي ٢٠٠٥-١٧. ورغم أن هذه الأرقام تقديرية، فإنها تعني أن المحكمة سيمثل أمامها عدد أقصى يبلغ ١٣٦ متهما، وهذا يتطلب ٤٥ محاكمة جديدة على وجه التقريب.

جيم - تحليل الحالة

١٦ - في بداية فترة السنوات الأربع الحالية (حزيران/يونيه ١٩٩٩)، كان هناك عدد لا بأس به من الطلبات السابقة للمحاكمة. وفي تلك المرحلة حدث أيضا تغير في استراتيجية المدعية العامة. فقد حاولت في بداية الأمر أن تضع عددا كبيرا من المتهمين (ينوف على ٢٠ متهما) في قضية واحدة، لكن تطبيقها لذلك لم ينجح لأسباب إجرائية. وبعد ذلك، اختارت المدعية العامة ضم عدد محدود من المتهمين في قضايا لها مسائل متشابهة، كاستعمال وسائط الاذاعة والطباعة، والموظفين العسكريين، والموظفين الحكوميين، ومناطق جغرافية معينة (بوتاري وكيانغوغو)، وما إلى ذلك. وأدى هذا التغيير في الاستراتيجية إلى عدد كبير من الاقتراحات من المدعية العامة للحصول على تعديلات، على لوائح الاتهام. وفضلا عن ذلك قدم الدفاع عددا كبيرا من الطلبات المضادة وغيرها.

(٣) تبين التواريخ الواردة بين أقواس الزمن الذي جاء فيه المحتجزون لأول مرة إلى حبس المحكمة.

١٧ - وتبعا لذلك، كانت الأولوية الأولى بالنسبة للدوائر في بداية فترة السنوات الأربع الثانية هي تخفيض عدد الطلبات بغية الانتقال إلى مرحلة المحاكمة. وبغية تيسير هذه المهمة، قام القضاة بتعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بغية إفساح المجال للنظر في موجز الطلب، دون عقد جلسات استماع شفوية، من قبل قاض واحد. ومن منظور قصير الأجل، أدى ذلك إلى تخفيض الأيام الفعلية في المحكمة، لكنه زاد من كفاءة الدوائر وخفض التكاليف فيما يتعلق بجلسات الاستماع الشفوية للطلبات. وبعد تخفيض عدد الطلبات غير المبتوت فيها إلى الحد الأدنى، لزم إعطاء بعض الوقت لكفالة إجراء كشف كامل للوثائق التي ستستعمل في المحاكمات وترجمتها قبل أن تستطيع الدوائر الابتدائية الثلاث أن تنتقل إلى المحاكمة.

١٨ - تجري الدوائر الابتدائية الثلاث المحاكمات على أساس المسارين أو المسارات المتعددة. ويؤدي ذلك إلى إصدار الأحكام فيما يتعلق بعدد كبير من الأشخاص خلال الولاية الحالية. لكن من الجدير بالذكر أن القيام بالإجراءات القضائية على المستوى الدولي مهمة أكثر تعقيدا بكثير من كفالة تقدم المحاكمات على المستوى الوطني. ولهذا أسباب عديدة، كالتعقيد القانوني والوقائعي للقضايا، وحجم الوثائق التي يلزم عرضها وترجمتها، والعدد الكبير من الشهود، وترجمة الشهادات من لغة كينيا رواندا إلى الفرنسية والانكليزية، والتحقيقات المستمرة من جانب الادعاء والدفاع، وتوافر الشهود، وجداول المحامين الذين يأتون من أماكن بعيدة. كذلك ففي القضايا ذات الملفات الضخمة، يطلب الطرفان بانتظام مزيدا من الوقت للتحضير. ففي هذه الحالات، يتعين على الدائرة أن توازن بين ضرورة كفالة إجراء محاكمة عادلة في مقابل تجنب التأخير الذي ليس له ضرورة.

١٩ - وقد يوضح مثال ملموس لماذا تستغرق المحاكمات وقتا طويلا. فمعظم الشهود يدلون بشهاداتهم بلغة كينيا رواندا. ثم تترجم شهادتهم إلى الفرنسية فالانكليزية أو بالعكس. ويعني هذا أن الزمن اللازم لفحص الشهود يكاد يكون ثلاثة أمثال الزمن اللازم للدعاوى على المستوى الوطني. ومشاكل التفاهم خلال الإدلاء بالشهادة، بما في ذلك الفروق الثقافية واللغوية، تتطلب زمنا كذلك. وإضافة إلى ذلك، يلزم تخصيص وقت طويل لاستنساخ وترجمة الملفات الضخمة للقضية، التي تشتمل على آلاف الصفحات من الوثائق والكتب والمجلات والصور والخرائط والأشرطة المسجلة السمعية والبصرية.

٢٠ - والمزيد من تحليل الدعاوى غير المبتوت فيها المعروضة على المحكمة يكشف أنها تتفاوت من جوانب كثيرة. ففي بعض المحاكمات يمكن التوصل إلى شكل نهائي في غضون بضعة أشهر - حيث يكون الدفاع، مثلا، راغبا في إقرار الاعترافات لتضييق الهوة في المسائل المتنازع بشأنها. وهناك محاكمات أخرى، وخصوصا تلك الموجهة ضد عدة متهمين، تتطلب أكثر من سنة حتى يعرض الطرفان أدلتهما. كذلك فإن من الأمثلة المفيدة التحقيق مع الشهود. فبعد التحقيق الرئيسي مع شاهد للادعاء العام، يجري محامي الدفاع عادة لكل متهم استجوابا مقابلا، يتبعه استجواب ثان من جانب الادعاء. لذلك فإن شهادة شاهد واحد قد تستغرق عدة أيام. وحتى لو توفر التخطيط الدقيق والمداخلة الفعالة من جانب القضاة، فإن المحاكمات التي يكون فيها عدد كبير من الشهود تستغرق بالضرورة وقتا طويلا.

٢١ - وتسعى جميع فروع المحكمة الثلاثة (الدوائر، ومكتب المدعي العام، والقلم) إلى تجنب حالات التأخير غير الضرورية. وقد اتُخذت عدة تدابير للتعجيل في الإجراءات، ويجري الإعداد لتدابير أخرى. والمحكمة هي الآن في عملية لاستنفاد جميع الموارد المتاحة من أجل التعجيل بالإجراءات

وتقصير الفترة الزمنية للمحاكمات. وعلى الرغم من زيادة الكفاءة وتعدد المسارات، هناك حدود لما يمكن إنجازه من قِبَل الدوائر الابتدائية الثلاث القائمة. ومن غير الممكن عمليا استكمال جميع الدعاوى المرفوعة على المتهمين الـ ٤٨ الحاليين حتى نهاية أيار/مايو ٢٠٠٣. أما المحاكمات التي لم تبدأ بعد ضد المحتجزين الحاليين فلا يمكن، بالموارد المتاحة حاليا، أن يتم إنهاؤها قبل الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وقد يؤدي عدد المتهمين المقبلين الذين أشارت إليهم المدعية العامة (١٣٦) إلى إطالة أنشطة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا حتى الفترة الواقعة بين ٢٠١٥ و ٢٠٢٣، حسب النسبة المئوية للمتهمين الذين سيلقى القبض عليهم، إذا تم الحفاظ على المستوى الحالي للموارد (انظر الضميمة، الفقرات من ٢٨ إلى ٣٤، للاطلاع على الإحصاءات الداعمة).

٢٢ - ويجب تجنب مزيد من حالات التأخير لعدة أسباب هامة. فبعض المحتجزين ما زالوا قيد الاحتجاز لعدة سنوات. وتقضي معايير حقوق الإنسان الدولية أن يكون الجميع أبرياء ما لم تثبت إدانتهم وأن تجرى المحاكمات دون تأخير غير مبرر. وفضلا عن ذلك، فمع مرور الزمن، يصبح تقييم الأدلة التي ترجع لعام ١٩٩٤ معقدا على نحو متزايد. كذلك فإن التعجيل في هذه العملية ضروري لا لتحقيق العدالة فحسب، بل كذلك للإسهام في المصالحة داخل رواندا، وهو ما شكل أحد الأهداف عندما أقيمت المحكمة.

دال - حل مقترح

٢٣ - بعد إجراء مناقشات مستفيضة، أصبح قضاة المحكمة على قناعة بأن الخيار الوحيد القابل للحياة إيجاد فريق من القضاة المخصصين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ومثل هذا الحل من شأنه أن يعني أن المحاكمات ضد معظم المحتجزين الحاليين، إن لم يكن ضدهم جميعا، يمكن أن تبدأ في سنة ٢٠٠٢. وهذا ما سيمكن المحكمة، بدوره، من استكمال القضايا المرفوعة على جميع المحتجزين الحاليين بحلول عام ٢٠٠٤ وإنهاء القضايا المقبلة بحلول الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١، حسب معدل الاعتقال. وترد إحصاءات تؤيد هذه التقديرات في الضميمة (الفقرات من ٣٥ إلى ٣٧).

٢٤ - ومن الجدير بالملاحظة أن هذه التقديرات تشابه توقعات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا في طلبها من أجل قضاة مخصصين. وطالما أن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا تعتبر أن مهمتها يمكن أن تُستكمل في وقت أقرب من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن من الجدير بالملاحظة، أولا، أن محكمة رواندا قد اعتقلت عددا من المتهمين أكبر من العدد الذي اعتقلته محكمة يوغوسلافيا. ثانيا، يشمل برنامج تحقيقات المدعية العامة فيما يتعلق بمحكمة رواندا عددا من المشتبه بهم أكبر من الأرقام التي أوردتها المدعية العامة فيما يتعلق بمحكمة يوغوسلافيا. كذلك فإن من المهم أن يشار إلى أن جميع المحتجزين في أروشا يُزعم أنهم كانوا قادة خلال الأحداث التي جرت في رواندا في عام ١٩٩٤. وهذه الحالات أكثر تعقيدا، من الناحيتين القانونية والوقائعية، من المحاكمات ضد المتهمين في مستوى أدنى من المشاركة المزعومة.

٢٥ - ويضم الفصل الثاني تعديلات مقترحة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. والمشروع يتبع بصورة رئيسية النموذج الذي اعتمده مجلس الأمن في المرفق الأول لقراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) فيما يتعلق بمحكمة يوغوسلافيا. وعلى وجه الخصوص، ستتكون دوائر محكمة رواندا في أي وقت من الأوقات على نحو تضم عددا أقصى يبلغ تسعة قضاة مخصصين. كذلك فإن الأحكام المقترحة بشأن انتخاب هؤلاء القضاة وتعيينهم ومركزهم متطابقة مع الأحكام المقابلة في المرفق الأول من ذلك القرار.

٢٦ - غير أنه للاستجابة للاحتياجات الخاصة لمحكمة رواندا، يختلف المشروع من ثلاثة جوانب عن الحل الذي اختير لمحكمة يوغوسلافيا. أولا، يُقترح أن يتكون فريق القضاة المخصصين من ١٨ قاضيا، بدلا من ٢٧ قاضيا. ففي السياق الخاص لمحكمة رواندا، يعتبر العدد ١٨ من هؤلاء القضاة معقولا وكافيا.

٢٧ - ثانيا، إن المادة ١٣ مكررا ثالثا (٢) (ب) '٤' من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا يمنع القضاة المخصصين من الحكم في الإجراءات السابقة للمحاكمة. وقد يرجع ذلك إلى أن قضاة محكمة يوغوسلافيا سيفوضون كبار الموظفين القانونيين ببعض المهام في المرحلة السابقة للمحاكمة[٤]. أما الحالة في محكمة رواندا فمختلفة. فخبرتنا تدل على أن الأنشطة السابقة للمحاكمة، بما في ذلك القرارات الإدارية القضائية، تتطلب مشاركة قاض لكفالة التعاون الكامل بين الأطراف. كذلك فإن الطلبات السابقة للمحاكمة تنطوي على مسائل قانونية هامة ومعقدة. وكما ذُكر أعلاه (في الفقرتين ١٦ و ١٧)، تمثل هذه الطلبات عبئا ثقيلا من العمل تسبب في حالات تأخير في المرحلة السابقة للمحاكمة. ففي محكمة رواندا، لا يوجد سبب لعدم إعطاء هذه الطلبات إلى القضاة المخصصين. وبالتالي، فإن مشروع المادة ١٢ مكررا ثالثا (٢) (ب)، على النحو المقترح للنظام الداخلي لمحكمة رواندا، لا يحتوي على أي نص يمنع القضاة المخصصين من النظر في الإجراءات السابقة للمحاكمة.

٢٨ - والفرق الثالث يتعلق بتكوين الأقسام الجديدة التي سيتم إنشاؤها داخل الدوائر. فوفقا للمادة ١٢ (٢) من النظام الأساسي لمحكمة يوغوسلافيا، يجوز تقسيم كل دائرة ابتدائية يُنتدب إليها قضاة مخصصون إلى ''أقسام'' في كل قسم ثلاثة قضاة ''من القضاة الدائمين والمخصصين''. وأما في السياق الخاص لمحكمة رواندا، فهذا الحل ليس قابلا للتطبيق. فالذي يُفهم من المعلومات المدلى بها أعلاه أن عدة محاكمات جارية معروضة على الدوائر الابتدائية ستكون مطولة. وقد يكون معظم القضاة الدائمين مشغولين بالمحاكمات لفترة طويلة. وسيضيع وقت ثمين إذا اضطر القضاة المخصصون إلى الانتظار حتى يصبح أحد القضاة الدائمين موجودا للجلوس معهم. ولا توجد أسباب تتعلق بالمبدأ لئلا يقضي القضاة المخصصون في المحاكمات لوحدهم. فسيكونون منتخبين من قِبَل مجلس الأمن وفقا لنفس المعايير التي يُنتخب بها القضاة الدائمون. وسيكون القضاة المخصصون معادلين في المؤهلات وقد يكون بعضهم قضاة سابقين في محكمة رواندا أو محكمة يوغوسلافيا. وأخيرا، يجدر بالذكر أن هنالك تسعة قضاة دائمين فقط في أروشا، في حين أن عددا أكبر من القضاة الدائمين موجود على أساس التناوب في لاهاي لأن مقر عمل دائرة الاستئناف هناك. لذلك فمن الأسهل على محكمة يوغوسلافيا أن يكون القضاة الدائمون في جميع الأقسام. وبغية كفالة القدر الأعلى من الكفاءة، ينبغي أن يسمح النظام الأساسي لمحكمة رواندا بالمرونة بالنسبة للرئيس، حيث تقضي الظروف بذلك، بأن يقرر أنه يجوز أن يتكون قسم من أقسام دائرة ما من قضاة مخصصين فقط.

٢٩ - والقصد من الإصلاح هو أن يشارك القضاة المخصصون في الإجراءات السابقة للمحاكمة وإجراءات المحاكمة على السواء فور انتخابهم. ومن شأن عدد القضاة في أي وقت أن يمكن الدوائر الثلاث من إجراء المحاكمات على شكل ست هيئات، تتألف كل منها من ثلاثة قضاة. ويكون القضاة المخصصون بدائل إذا لم يتمكن أي من القضاة الدائمين من متابعة دعوى استمع إلى جزء منها وذلك

(٤) تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الفقرات ٩٦-١٠٥.

لأسباب صحية أو غير ذلك من الأسباب. كما سيكون هناك قضاة مناوبون إذا وجد احتمال غياب أحد القضاة لمرضه خلال المحاكمة. وقد دلت التجربة التي اكتُسبت مؤخرا أن محكمة رواندا معرضة للغياب لأسباب صحية. والجدير بالذكر أن المرافق الطبية في أروشا محدودة.

هاء – الآثار المترتبة في الميزانية

٣٠ – ستقدم محكمة رواندا مزيدا من المعلومات عن الآثار المترتبة في الميزانية على وجود قضاة مخصصين، حسب الاقتضاء، عندما يتخذ مجلس الأمن قرارا بصدد الطلب الحالي. وعلى كل حال، فإن المحكمة ترغب في أن تضمن إيجاد حل فعال من حيث التكلفة. وقد سبق للقضاة أن قرروا، في أثناء مناقشاتهم، أن تعمل الدوائر بالتناوب. وسيتوقف الأسلوب المناسب لعمل نظام التناوب على التقدم المحرز في كل من المحاكمات وتواجد الأطراف. ولا بد من وضع الترتيبات التفصيلية من قبل الرئيس بالتعاون مع القضاة الرؤساء لكل من الدوائر الثلاث. ومن المتوخى أن تنعقد الدوائر أيضا أيام السبت، أو في نوبتين كل يوم، مثلا من الساعة ٩/٠٠ إلى الساعة ١٤/٠٠ ومن الساعة ١٥/٠٠ إلى الساعة ٢٠/٠٠. ومن شأن ذلك أن يقلل الحاجة إلى تشييد غرف جديدة للمحكمة. كما يمكن أن يتقاسم القضاة موظفي السكرتارية التابعين لهم مع القضاة المخصصين بغرض تخفيض التكاليف.

٣١ – وإلى الحد الذي يتطلب فيه نظام القضاة المخصصين موارد مالية إضافية، ينبغي تذكر أن هذا الحل أكثر فعالية من حيث التكلفة من الاستمرار على ثلاث دوائر فقط حتى نهاية العقد وما بعدها.

ثانيا – التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا[٥]

المادة ١١

تكوين الدوائر

١ – تتكون الدوائر من ستة عشر قاضيا مستقلا دائما، لا يجوز أن يكون اثنان منهم من رعايا نفس الدولة، ومن تسعة قضاة مخصصين مستقلين كحد أقصى في أي وقت من الأوقات، معينين وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٢ مكررا ثانيا من النظام الأساسي، ولا يجوز أن يكون اثنان منهم من رعايا نفس الدولة.

٢ – يكون ثلاثة قضاة دائمين وستة قضاة مخصصين كحد أقصى في أي وقت من الأوقات أعضاء في كل دائرة محاكمة. ويجوز أن تقسم كل دائرة محاكمة ينتدب إليها قضاة مخصصون إلى أقسام في كل قسم ثلاثة قضاة. ويكون لقسم دائرة المحاكمة نفس السلطات والمسؤوليات التي تتمتع بها دائرة المحاكمة بموجب النظام الأساسي ويصدر القسم أحكاما وفقا لنفس القواعد.

٣ – يكون سبعة من القضاة **الدائمين** أعضاء في دائرة الاستئناف. وتتألف دائرة الاستئناف، لكل استئناف، من خمسة من أعضائها.

المادة ١٢

مؤهلات القضاة

يشترط في القضاة **الدائمين** والقضاة **المخصصين** أن يكونوا على خلق رفيع، وأن تتوفر فيهم صفات التجرد والنزاهة، وأن يكونوا حائزين للمؤهلات التي تجعلها بلدانهم شرطا للتعيين في أرفع المناصب القضائية. ويولى الاعتبار الواجب في التشكيل العام للدوائر، ولأقسام الدوائر، لخبرة

____

(٥) طبعت التعديلات بحرف ثخين (إضافة إلى عناوين المواد).

القضاة في مجال القانون الجنائي، والقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان.

المادة ١٢ مكررا

انتخاب القضاة الدائمين(٦)

١ - تنتخب الجمعية العامة أحد عشر قاضيا من القضاة **الدائمين** للمحكمة الجنائية الدولية لروانـدا من قائمة يقدمها مجلس الأمن، وذلك بالطريقة التالية:

(أ) يدعو الأمين العام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء التي تحتفظ ببعثات مراقبة دائمة في مقر الأمم المتحدة إلى تسمية مرشحين للتعيين كقضاة؛

(ب) في غضون ستين يوما من تاريخ توجيه الأمين العام للدعوة، يجوز لكل دولة أن تسمي مرشحا أو اثنين ممن يستوفون المؤهلات المبينة **في المادة ١٢ من النظام الأساسي**، على ألا يتم تسمية مرشحين من جنسية واحدة، ولا يكون لأي منهما نفس جنسية أي قاض عضو في دائرة الاستئناف وانتخب أو عين قاضيا دائما في المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١ (يشار إليها فيما بعد بـ "المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة") وفقا للمادة ١٣ مكررا من النظام الأساسي لتلك المحكمة؛

(ج) يرسل الأمين العام الترشيحات التي ترد إليه إلى مجلس الأمن لتلك المحكمة؛ ويضع مجلس الأمن قائمة تتضمن ما لا يقل عن اثنين وعشرين وما لا يزيد على ثلاثة وثلاثين من المرشحين يختارهم من القائمة التي ترد إليه، على أن يولى الاعتبار الواجب للتمثيل الكافي في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا للنظم القانونية الرئيسية في العالم؛

(د) يحيل رئيس مجلس الأمن قائمة المرشحين إلى رئيس الجمعية العامة. وتنتخب الجمعية العامة من هذه القائمة أحد عشر قاضيا دائما للمحكمة الجنائية الدولية لروانـدا. ويعلن انتخاب المرشح إذا حصل على الأغلبية المطلقة لأصوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء التي تحتفظ ببعثات مراقبة دائمة في مقر الأمم المتحدة. وفي حالة حصول قاضيين من نفس الجنسية على أغلبية الأصوات المطلوبة يعتبر المرشح الذي حصل على عدد أكبر من الأصوات هو المنتخب.

٢ - وفي حالة نشوء شاغر في دوائر المحكمة في مناصب القضاة **الدائمين** المنتخبين أو المعينين وفقا لهذه المادة يقوم الأمين العام، بعد التشاور مع رئيسي مجلس الأمن والجمعية العامة، بتعيين شخص يكون مستوفيا للمؤهلات المحددة في الفقرة ١٢ من النظام الأساسي للفترة المتبقية من مدة الوظيفة الشاغرة.

٣ - ينتخب القضاة **الدائمون** المنتخبون وفقا لهذه المادة لفترة أربع سنوات. وتطبق عليهم نفس قواعد وشروط الخدمة المطبقة على قضاة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ويجوز إعادة انتخابهم.

المادة ١٢ مكررا ثانيا

انتخاب القضاة المخصصين وتعيينهم

١ - تنتخب الجمعية العامة القضاة المخصصين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من قائمة يقدمها إليها مجلس الأمن، وذلك بالطريقة التالية:

(أ) يدعو الأمين العام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء التي تحتفظ ببعثات مراقبة دائمة

(٦) إن الفقرات الواردة في هذا الحكم واردة في المادة من ١٢ (٢) إلى (٤) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

في مقر الأمم المتحدة إلى تسمية مرشحين للتعيين كقضاة مخصصين؛

(ب) في غضون ستين يوما من تاريخ توجيه الأمين العام للدعوة، يجوز لكل دولة أن تسمي مرشحين يصل عددهم إلى أربعة ويستوفون المؤهلات المبينة في الفقرة ١٢ من النظام الأساسي، على أن تؤخذ في الاعتبار أهمية العدالة في تمثيل الإناث والذكور بين المرشحين؛

(ج) يرسل الأمين العام الترشيحات التي ترد إليه إلى مجلس الأمن. ويضع مجلس الأمن قائمة تتضمن ما لا يقل عن ستة وثلاثين من المرشحين يختارهم من القائمة التي ترد إليه، على أن يولي الاعتبار الواجب للتمثيل الكافي للنظم القانونية الرئيسية في العالم، ويراعي أهمية التوزيع الجغرافي العادل؛

(د) يحيل رئيس مجلس الأمن قائمة المرشحين إلى رئيس الجمعية العامة. وتنتخب الجمعية العامة من هذه القائمة ثمانية عشر قاضيا مخصصا للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ويُعلن انتخاب المرشح إذا حصل على الأغلبية المطلقة لأصوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول غير الأعضاء التي تحتفظ ببعثات مراقبة دائمة في مقر الأمم المتحدة؛

(هـ) يُنتخب القضاة المخصصون لفترة أربع سنوات. ولا يجوز إعادة انتخابهم.

٢ - يعين الأمين العام القضاة المخصصين، أثناء فترة عملهم، بناء على طلب رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، للعمل في دوائر المحاكمة لمحاكمة واحدة أو أكثر، لفترة إجمالية تصل إلى ثلاث سنوات ولكنها لا تتضمن ثلاث سنوات. وعندما يطلب رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تعيين أي قاض مخصص محدد، عليه أن يضع في الاعتبار المعايير المحددة في المادة ١٢ من النظام الأساسي فيما يتعلق بتكوين دوائر المحاكمة وأقسام دوائرها، والاعتبارات المنصوص عليها في الفقرتين ١ (ب) و (ج) أعلاه، وعدد الأصوات التي نالها القاضي المخصص في الجمعية العامة.

المادة ١٢ مكررا ثالثا

مركز القضاة المخصصين

١ - خلال الفترة التي يعين فيها القضاة المخصصون للعمل في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا:

(أ) يستفيد القضاة المخصصون من شروط وأحكام الخدمة المعدلة، حسب الاقتضاء، التي تنطبق على القضاة الدائمين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛

(ب) رهنا بالفقرة ٢ أدناه، يتمتع القضاة المخصصون بالسلطات نفسها التي يتمتع بها القضاة الدائمون للمحكمة الدولية لرواندا؛

(ج) يتمتع القضاة المخصصون بنفس الامتيازات والحصانات والإعفاءات والتسهيلات التي يتمتع بها قضاة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٢ - خلال الفترة التي يعين فيها القضاة المخصصون للعمل في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا:

(أ) لا يجوز لهم أن ينتخبوا رؤساء المحكمة أو أن يصوتوا في انتخاب رئيس المحكمة أو رئيس قضاة إحدى دوائر المحاكمة، وذلك عملا بالمادة ١٣ من النظام الأساسي؛

(ب) يتمتعون بسلطة:

'١' اعتماد القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات عملا بالمادة ١٤ من النظام الأساسي؛ ويتم مع ذلك استشارتهم قبل اعتماد هذه القواعد؛

'٢' مراجعة لائحة الهام عملا بالمادة ١٨ من النظام الأساسي؛

'٣' التشاور مع رئيس المحكمة فيما يتصل بتكليف القضاة عملا بالمادة ١٣ من النظام الأساسي أو فيما يتصل بالعفو أو تخفيف الحكم عملا بالمادة ٢٧ من النظام الأساسي.

٦ - ينتخب القضاة **الدائمون** في كل دائرة من دوائر المحاكمة رئيسا من بينهم يتولى الإشراف على عمل تلك الدائرة ككل.

٧ - إذا نظر القضاة المخصصون فقط في قضية ما، يقوم رئيس المحكمة بتعيين رئيس لهؤلاء القضاة بعد التشاور مع القضاة الدائمين.

المادة ١٣

أعضاء المكتب وأعضاء الدوائر

١ - ينتخب القضاة **الدائمون** للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا رئيسا للمحكمة **من بينهم**.

٢ - يكون رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا عضوا في إحدى دوائر المحاكمة فيها.

٣ - يقوم الرئيس، بعد التشاور مع القضاة الدائمين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بتكليف قاضيين منتخبين أو معينين وفقا للمادة ١٢ مكررا من هذا النظام الأساسي ليكونا عضوين في دائرة استئناف المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وثمانية قضاة لدوائر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ولا يجوز للقاضي أن يعمل إلا في الدائرة التي كلف بالعمل فيها.

٤ - يعمل أيضا أعضاء دائرة استئناف المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أعضاء لدائرة استئناف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٥ - يجوز للرئيس، بعد التشاور مع القضاة **الدائمين** للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تكليف قضاة مخصصين من حين إلى آخر، حسب الاقتضاء، للعمل في دوائر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ضميمة

الإحصاءات الداعمة

ألف – مقدمة

١ – شدد فريق الخبراء المكلف بإجراء استعراض لفعالية عمل وأداء المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا في تقريره الصادر في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ على الحاجة إلى توقع عبء عمل ثقيل لدوائر المحاكمة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وذكر الفريق أنه ”... إذا أسفرت التحقيقات في رواندا عن عدد كبير من المتهمين الجدد، وإذا بقي كل شيء على آخر كما هو عليه الآن، بدون زيادة في موارد الميزانية، ولا سيما توفير مزيد من القضاة، سيكون من الصعب جدا، إن لم يكن من المستحيل، تمكين المحكمتين الدوليتين من القيام على نحو مرضٍ بإنجاز المهام التي أناطها بهما مجلس الأمن“[1]. ومنذ تاريخ صدور هذا التقرير، جرى تحويل عدة متهمين آخرين إلى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وعلاوة على ذلك، أعلنت المدعية العامة عن نيتها متابعة قضايا مقبلة تشمل ١٣٦ متهما.

٢ – واتخذت المحكمة التدابير المتاحة في إطار سلطتها لتحسين إجراءاتها عن طريق تعديل القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. واعتمدت أيضا تدابير لتحسين تنظيمها الداخلي، بما في ذلك إدارة المحكمة. وأفضت هذه التحسينات إلى زيادة ملحوظة في فعالية المحكمة من حيث الاضطلاع بعبء العمل الثقيل. غير أن هناك تقييدات ملازمة لطبيعة عمل المحكمة تحد من حجم العمل الذي تستطيع دوائر المحاكمة الثلاث الاضطلاع به في إطار النظام الحالي.

(١) A/54/634 و S/2000/797، المرفق الأول. انظر الفقرة ١٠٨ من التقرير والتوصية ٢١.

٣ – ويهدف هذا التحليل إلى:

(أ) عرض عمليات المحكمة الحالية بتفاصيل أكثر من تلك الواردة في الفصل الخاص بالجزء الرئيسي من التقرير؛

(ب) تقييم الموارد القضائية الحالية اللازمة لكي تضطلع المحكمة بولايتها؛

(ج) توقع كيفية تطوير نشاط المحكمة في المستقبل المنظور وكيفية تأثير هذا النشاط على طول ولايتها؛

(د) اقتراح تدابير استنادا إلى المعلومات المتوافرة حاليا تتيح للمحكمة زيادة فعاليتها التشغيلية وتقصير المدة التي تحتاجها للاضطلاع بولايتها.

باء – عبء العمل الحالي للمحكمة – إحصاءات وملاحظات

٤ – يُظهر العمل الذي تقوم به المحكمة في الوقت الراهن الخصائص التالية:

(أ) عبء عمل ثقيل بالنسبة إلى القضايا الجارية، سواء في مرحلة الإعداد السابق للمحاكمة أو في إجراءات المحاكمة؛

(ب) تزايد عدد القضايا التي ستكون جاهزة للمحاكمة في المستقبل القريب؛

(ج) تزايد عدد لوائح الاتهام والتوقيفات المتوقعة؛

(د) تزايد عدد المحاكمات المشتركة التي تثير مسائل قانونية ووقائعية شديدة التعقيد.

٥ - ولتيسير إجراء تحليل لعبء العمل الحالي للمحكمة، أُدرجت القضايا التي ستناقش أدناه في مجموعات مصنفة في الفئات الأربع التالية بناء على وضعها في المحاكمات:

(أ) المحاكمات المنجزة؛

(ب) المحاكمات الجارية؛

(ج) القضايا قيد الإعداد؛

(د) القضايا المقبلة.

٦ - ولأغراض التحليل، يُقصد بفئة ''المحاكمات المنجزة'' القضايا التي صدر فيها حكم عن إحدى دوائر المحاكمة، بغض النظر عما إذا كانت قيد الاستئناف. وتشمل فئة ''المحاكمات الجارية'' القضايا التي بدأ فيها تقديم الأدلة الثبوتية أثناء المحاكمات في دوائر المحاكمة. ويُقصد بـ ''القضايا قيد الإعداد'' القضايا التي تمر في مراحل مختلفة من الإجراءات السابقة للمحاكمة. و ''القضايا المقبلة'' هي قضايا أعلنت عنها مؤخرا المدعية العامة كجزء من برنامجها لتحقيقات مقبلة[٢].

٧ - ويستند تحليل القدرة الحالية لدوائر المحاكمة على إجراء المحاكمات إلى المعلومات عن القضايا المنجزة والقضايا الجارية. وقد أُخذت المعلومات التالية في الاعتبار:

(أ) مواعيد تأكيد لائحة الاتهام والمثول الأولي للمتهمين أمام المحكمة؛

(ب) عدد القرارت المتخذة بشأن الطلبات السابقة للمحاكمات؛

(ج) طول المدة التي استغرقها الإعداد للقضية من المثول الأولي للمتهمين أمام المحكمة حتى افتتاح المحاكمة؛

(د) طول مدة المحاكمة من افتتاحها حتى إصدار الحكم؛

(هـ) الحالة الراهنة للقضية، بما في ذلك صدور قرار بشأن الاستئناف، إن وجد، عن دائرة الاستئناف.

٨ - وتجدر الإشارة إلى أن البند (د) الوارد أعلاه يشمل مجموع الفترة التي استغرقتها الإجراءات أثناء المحاكمة ومرحلة كتابة الحكم بعد إنهاء الطرفين لمرافعتيهما. وحتى لو كانت هاتان المرحلتان منفصلتين تماما وتطرحان مشاكل مختلفة، فليس من الضروري التمييز بينهما لأغراض هذه الوثيقة[٣].

(٢) في السياق الحالي، تنقسم مجموعة القضايا المقبلة إلى فئتين: الفئة الأولى التي تشمل القضايا التي تأكدت فيها لائحة الاتهام ولكن لم يتم بعد توقيف المتهمين؛ والفئة الثانية التي تشمل القضايا التي ما يزال التحقيق فيها جاريا، أي التي تم فيها تحديد هوية المتهمين - بغض النظر عما إذا كان مكان وجودهم معروفا أم لم يتحدد بعد - والتي يُتوقع صدور لوائح الاتهام بشأنها ولكن يتعذر توقع تاريخ تقديمها.

(٣) اعتُمد النهج نفسه في تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الفصل الأول - ألف، الجدول ١.

الجدول ١: المحاكمات المنجزة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

القضية	تاريخ تأكيد لائحة الاتهام	المثول الأولي	القرارات بشأن الطلبات السابقة للمحاكمة	تاريخ بداية المحاكمة	طول مدة الإعداد للقضية	مجموع طول مدة المحاكمة حتى صدور الحكم	الحالة الراهنة
عبد روزندانا (ICTR-95-1A) – محاكمة مشتركة	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦	١٦	١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧	٥ أشهر	سنتان وشهر	٢١ أيار/مايو ١٩٩٩: ٢٥ سنة سجن، وأكدت دائرة الاستئناف الحكم في ١ حزيران ٢٠٠١
كليمنت كايشيما (ICTR-95-1A) – محاكمة مشتركة	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	٣١ أيار/مايو ١٩٩٦	٩	١١ نيسان/أبريل ١٩٩٧	١٠ أشهر	سنتان وشهر	٢١ أيار/مايو ١٩٩٩: سجن مدى الحياة، وأكدت دائرة الاستئناف الحكم في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١
جورج أندرسون ن. روتغندا (ICTR-96-3A)	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	١٥	١٨ آذار/مارس ١٩٩٧	٩ أشهر ونصف	سنتان و ٩ أشهر	٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩: سجن مدى الحياة، ولم يُبت في الاستئناف بعد
جان بول أكايزو (ICTR-96-4A)	١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦	٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦	١٦	١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧	٧ أشهر ونصف	سنة و ١٠ أشهر	١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨: سجن مدى الحياة، وأكدت دائرة الاستئناف الحكم في ١ حزيران/يونيه ٢٠٠١
ألفريد موسيما (ICTR-96-13A)	١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦	١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	٧	٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩	سنة و ٣ أشهر	سنة	٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠: سجن مدى الحياة، ولم يُبت في الاستئناف بعد
جان كامباندا (ICTR-97-23)	١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	١ أيار/مايو ١٩٩٨ أقر بالذنب	لا ينطبق	١ أيار/مايو ١٩٩٨	لا ينطبق	٤ أشهر	٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨: سجن مدى الحياة، وأكدت دائرة الاستئناف الحكم في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠
جورج روغيو (ICTR-97-32)	٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ أقر بالذنب	٦	١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠ أقر بالذنب	سنتان و ٦ أشهر	أسبوعان	١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠: ١٢ سنة سجن. لم يستأنف الحكم

القضية	تاريخ تأكيد لائحة الاتهام	المثول الأولي	القرارات بشأن الطلبات السابقة للمحاكمة	تاريخ بداية المحاكمة	طول مدة الإعداد للقضية	مجموع طول مدة المحاكمة حتى صدور الحكم	الحالة الراهنة
عمر سيروشاغو (ICTR-98-39)	٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أقر بالذنب فيما يتعلق بأربعة من التهم الخمس الموجهة إليه	٣	١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ أقر بالذنب	شهران ونصف	شهر ونصف	٥ شباط/فبراير ١٩٩٩: ١٥ سنة سجن، وأكدت دائرة الاستئناف الحكم في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠
برنار نتوياهاغا (ICTR-98-40)	٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨	١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨	٤	١٨ آذار/مارس ١٩٩٩ سُحبت لائحة الاتهام بإذن من دائرة المحاكمة بعد الاستماع إلى القضية	لا ينطبق	لا ينطبق	رفض الطعن المقدم إلى دائرة الاستئناف
إينياس باغيليشيما (ICTR-95-1A-T)	٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥	١ نيسان/أبريل ١٩٩٩ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩	٢	٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩	٧ أشهر	سنة و ٦ أشهر	٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١: براءة من جميع التهم

٩ - ويُظهر الجدول ١ أن تسعة قضايا تشمل عشرة متهمين قد أنجزت حتى ٣٠ حزيران/ يونيه ٢٠٠١، بما في ذلك ثماني محاكمات تشمل تسعة متهمين. وفي إحدى المحاكمات (كايشيما\روزيندانا)، جرت محاكمة متهمين سوية. وعلاوة على ذلك، يشمل الجدول قضية نتوياهاغا التي سُحبت فيها لائحة الاقهام بناء على طلب المدعية العامة. وفي هذه المجموعة من القضايا المنجزة، كان متوسط طول مدة الإعداد للقضايا ١٠ أشهر لكل متهم. وكان متوسط طول المدة التي قضاها المتهم رهن الاحتجاز أثناء النظر في قضيته (من المثول الأولي حتى إصدار الحكم) سنتين وشهرين.

١٠ - واستغرقت قضية روتاغاندا\ أطول مدة: ٩ أشهر ونصف للإعداد للقضية وسنتين و٩ أشهر حتى صدور الحكم. وأمضى المتهم ما مجموعه ٣ سنوات و ٦ أشهر ونصف رهن الاحتجاز أثناء النظر في قضيته. وكانت القرارات الصادرة في هذه القضية بشأن الطلبات السابقة للمحاكمة من أكثرها عددا إذ بلغت ١٥ قرارا (وكان العدد الأعلى فقط في قضيتي أكاييسو وروزيندانا، إذ بلغ ١٦ قرارا). وبصرف النظر عن القضايا التي أقر فيها المتهمون بالذنب (روجيو وكامباندا\ وسيروشاغو)، فإن أسرع قضيتين حتى الآن كانتا قضية باغيليشيما\ (سنتان وشهر، منها ٧ أشهر للإعداد للقضية وسبعة أشهر ونصف لكتابة الحكم إذ بلغ مجموع عدد صفحات الحكم نحو ٤٥٠ صفحة)، وقضية موسيما\ (سنتان و ٣ أشهر، منها سنة و٣ أشهر للإعداد للقضية و ٧ أشهر لكتابة الحكم إذ بلغ مجموع عدد صفحات الحكم في هذه القضية ٣٠٨ صفحات - بالتوازي مع حكم آخر). وفي قضية موسيما\، استغرقت إجراءات المحاكمة ٣٩ يوما في غرفة المحكمة في الفترة من ٢٥ كانون الثاني/يناير إلى ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

١١ - وتتأثر طول مدة كل قضية على حدة ضمن هذه المجموعة من المحاكمات المنجزة بعدة عوامل، ولا سيما مدى تشعب القضية وعدد الشهود. وعدد الأيام الفعلية في غرفة المحكمة هو بالطبع أقل من المدة الزمنية الكلية للمحاكمة المذكورة أعلاه. وبصرف النظر عن الوقت اللازم لكتابة الحكم، فإن هناك عدة أسباب لذلك، كطلبات التأجيل التي يتقدم بها الطرفان للإعداد لاستجواب الشهود والاستجواب المضاد؛ وعدم توفر الشهود أو الطرفين، نظرا لأسباب منها المشاكل الصحية؛ ومداولات الدائرة بشأن الطلبات المقدمة أثناء المحاكمة؛ وعوامل أخرى خارجة عن إرادة الدوائر. ومن المهم أن يؤخذ في الاعتبار أن القضايا قلما تسير وفقا للجدول الزمني التقديري الموضوع لها مسبقا نظرا لجميع أنواع الأحداث التي تؤثر على طول مدة الإجراءات والتي قد تؤدي حتى إلى توقف المحاكمة[٤].

(٤) انظر إشارة مماثلة في تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الفقرة ٢٢.

الجدول ٢: المحاكمات الجارية بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

القضية	تاريخ تأكيد لائحة الاتهام	المثول الأولي	القرارات بشأن الطلبات السابقة للمحاكمة	طول مدة الإعداد للقضية	تاريخ بداية المحاكمة	طول مدة المحاكمة	الحالة الراهنة
حسن نغيزي (ICTR-97-27-T/ICTR-99-52-T)	٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ و٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧	١٦	سنتان و١٠ أشهر	٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠	محاكمة جارية: ٨ أشهر	محاكمة مشتركة جارية، دائرة المحاكمة الأولى (**محاكمة وسائط الإعلام**)
فردينان ناهيماما (ICTR-96-11-T/ICTR-99-52-T)	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ و ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧	١٧	٣ سنوات و٨ أشهر	٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠	محاكمة جارية: ٨ أشهر	محاكمة مشتركة جارية، دائرة المحاكمة الأولى (**محاكمة وسائط الإعلام**)
جان بوسكو باراياغويزا (ICTR-97-19-T/ICTR-99-52-T)	٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ و١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠	٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٨	٢٤	سنتان و ٨ أشهر	٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠	محاكمة جارية: ٨ أشهر	محاكمة مشتركة جارية، دائرة المحاكمة الأولى (**محاكمة وسائط الإعلام**)
جوفينال جليجيلي (ICTR-98-44-T)	٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٨	١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩	١١	سنة و ١٠ أشهر	١٣ آذار/مارس ٢٠٠١	محاكمة جارية: ٤ أشهر	محاكمة لمتهم واحد جارية، دائرة المحاكمة الثانية
جان دو ديو كاموهندا (ICTR-99-54-I/ICTR-00-57-I)	١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩	١٠ و ٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٠	٣	سنة وشهر	١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١	محاكمة جارية: شهران ونصف	محاكمة لمتهم واحد جارية، دائرة المحاكمة الثانية
جوزيف كانياباشي (ICTR-96-15-I/ICTR-98-42-T)	١٥ تموز/يوليه ١٩٩٦	٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦	٨	٤ سنوات و٦ أشهر	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١	محاكمة جارية: نصف شهر	محاكمة مشتركة جارية، دائرة المحاكمة الثانية (**محاكمة بوتاري**)
بولين نيراماسوكو (ICTR-97-21-I/ICTR-98-42-T)	٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧	٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧	١٣	٣ سنوات و٨ أشهر	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١	محاكمة جارية: نصف شهر	محاكمة مشتركة جارية، دائرة المحاكمة الثانية (**محاكمة بوتاري**)
أرسين نتاهوبالي (ICTR-97-21-I/ICTR-98-42-T)	٢٩ أيار/مايو ١٩٩٧	١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	١٠	٣ سنوات و٧ أشهر	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١	محاكمة جارية: نصف شهر	محاكمة مشتركة جارية، دائرة المحاكمة الثانية (**محاكمة بوتاري**)
سيلفان نسابيمانا (ICTR-97-29-I/ICTR-98-42-T)	١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	٢٠	٣ سنوات و٦ أشهر	١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١	محاكمة جارية: نصف شهر	محاكمة مشتركة جارية، دائرة المحاكمة الثانية (**محاكمة بوتاري**)

القضية	تاريخ تأكيد لائحة الاتهام	المثول الأولي	القرارات بشأن الطلبات السابقة للمحاكمة	طول مدة الإعداد للقضية	تاريخ بداية المحاكمة	طول مدة المحاكمة	الحالة الراهنة
ألفونس نتيزيريياو (ICTR-97-29-I/ICTR-98-42-T)	١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٨	١٢	سنتان و ٩ أشهر	١٢ حزيران/ يونيه ٢٠٠١	محاكمة جارية: نصف شهر	محاكمة مشتركة جارية، دائرة المحاكمة الثانية (**محاكمة بوتاري**)
إيلي ندايمباجي (ICTR-96-8-I/ICTR-98-42-T)	٢١ حزيران/ يونيه ١٩٩٦	٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦	١١	٤ سنوات و٧ أشهر	١٢ حزيران/ يونيه ٢٠٠١	محاكمة جارية: نصف شهر	محاكمة مشتركة جارية، دائرة المحاكمة الثانية (**محاكمة بوتاري**)
أندريه نتاغيرورا (ICTR-96-10A-T)	١٠ آب/ أغسطس ١٩٩٦	٢٠ شباط/ فبراير ١٩٩٧	٥٤ [مع باغامبيكي وإمانشموي]	٣ سنوات و٧ أشهر	١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠	محاكمة جارية: ٩ أشهر ونصف	محاكمة مشتركة جارية، دائرة المحاكمة الثالثة (**محاكمة سيانغوغو**)
إيمانويل بغامبيكي (ICTR-97-36-T)	١٠ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧	١٩ نيسان/ أبريل ١٩٩٩	٥٤ [مع إمانشموي ونتاغيرورا]	سنة و ٥ أشهر	١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠	محاكمة جارية: ٩ أشهر ونصف	محاكمة مشتركة جارية، دائرة المحاكمة الثالثة (**محاكمة سيانغوغو**)
صمويل إمانشموي (ICTR-97-36-T)	١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٧	٥٤ [مع باغامبيكي وإمانشموي]	سنتان و١٠ أشهر	١٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠	محاكمة جارية: ٩ أشهر ونصف	محاكمة مشتركة جارية، دائرة المحاكمة الثالثة (**محاكمة سيانغوغو**)
لوران سيمانزا (ICTR-97-20-T)	٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧	١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٨	٢١	سنتان و ٨ أشهر	١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠	محاكمة جارية: ٨ أشهر ونصف	محاكمة لمتهم واحد جارية، دائرة المحاكمة الثالثة

١٢ - ويبين الجدول ٢ أن ١٥ متهما يخضعون حاليا للمحاكمة في ست قضايا. وهناك ثلاث محاكمات مشتركة (قضية وسائط الإعلام: ثلاثة متهمين؛ وقضية سيانغوغو: ثلاثة متهمين؛ وقضية بوتاري: ستة متهمين؛ وثلاث محاكمات لمتهم واحد (سيمانزا و كاموهندا و كاجيليجيلي). وكانت أطول قضية استغرق الإعداد لها هي قضية ناهيمانا: ٣ سنوات و٨ أشهر، وكانت أقصر قضية استغرق الإعداد لها هي قضية باغامبيكي: سنة و ٥ أشهر.

١٣ - وعلى إثر تخفيض عدد الطلبات (انظر الفقرتان ١٦-١٧ من الوثيقة الرئيسية)، فإن جميع الدوائر هي الآن في صدد إجراء المحاكمات. ولذا، ازداد عدد أيام المحاكمة في غرفة المحكمة بشكل ملحوظ. وازدادت ''إنتاجية'' الدوائر نظرا لإجراء عدد كبير من المحاكمات الآن بصورة مشتركة تشمل عدة متهمين.

١٤ - وبغية تنظيم عملها بفعالية، تنظر الدوائر الآن في قضيتين أو حتى في ثلاث قضايا في وقت واحد (''مساران'' أو ''ثلاثة مسارات''). فمن تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١ مثلا، نظرت دائرة المحاكمة الأولى في قضية باغيليشيما في مرحلة كتابة الحكم وفي قضية وسائط الإعلام في مرحلة المحاكمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن

محاكمة كيبوي (متهمان) وقضية موهيمانا هما في مرحلة الإعداد للمحاكمة. وابتداء من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ستنظر الدائرة في محاكمة وسائط الإعلام ومحاكمة كيبوي بمسارين متلازمين (انظر أدناه).

١٥ - وتنظر دائرة المحاكمة الثانية حاليا في ست قضايا تشمل ما مجموعه ٢٠ متهما. وبدأت ثلاث محاكمات: كاجيليجيلي وكاموهندا\ وبوتاري (ستة متهمين). ونظرا لوفاة رئيس قضاة هذه الدائرة، القاضي كاما، مطلع شهر أيار/مايو ٢٠٠١، وما تبع ذلك من إعادة تشكيل دائرة المحاكمة الثانية، بدأ النظر في قضية كاجيليجيلي من جديد في ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١. وستُتابع قضية كاموهندا\ أو يبدأ النظر فيها من جديد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وهناك ثلاث قضايا في مرحلة الإعداد (انظر أدناه): قضية نييتيغيكا\ ومحاكمة الحكومة الأولى (أربعة متهمين) ومحاكمة الحكومة الثانية (سبعة متهمين).

١٦ - وتنظر دائرة المحاكمة الثالثة في محاكمتين في وقت واحد: قضية سيانغوغو ومحاكمة سيمانزا\. وهناك محاكمة مشتركة تشمل أربعة متهمين هي في مرحلة الإعداد (انظر أدناه بشأن محاكمة العسكريين).

١٧ - ومن الأسباب التي يُعزى إليها طول مدة الإجراءات في المحاكمات غير المبتوت فيها عدد المتهمين الذين يحاكمون سوية وتشعب المسائل القانونية والوقائعية التي تنظر فيها دوائر المحاكمة. ويُتوقع أن تؤدي المحاكمات التي تشمل عدة متهمين إلى انخفاض ملحوظ في عدد الأيام الفعلية في غرفة المحكمة مقارنة مع المحاكمات المنفردة التي تشمل نفس المتهمين، مع أن ذلك لن يقصر مدة المحاكمة لكل متهم. وكقاعدة عامة، فإن عدد الشهود الذين سيدلون بشهادتهم والأدلة الثبوتية التي سيُنظر فيها في المحاكمات المشتركة هو أكبر بكثير من عدد الشهود والأدلة في المحاكمات المنفردة، ولذا، فإن عدد الأيام الفعلية في غرفة المحكمة هو أكبر. ويقلل تنظيم محاكمات مشتركة أيضا من الحاجة إلى ظهور الشهود في عدة محاكمات وتكرار شهاداتهم.

١٨ - ويرتبط تشعب القضايا الجارية في جملة أمور برتب المتهمين ومركزهم وأدوارهم المزعومة في التخطيط للمجازر والحث عليها وتنفيذها في رواندا عام ١٩٩٤. ويمكن التوقع بأن تكون محاكمات المتهمين الذين يُزعم أنهم شغلوا مناصب قيادية أكثر تشعبا من الناحيتين القانونية والوقائعية وأن تستغرق لذلك مدة أطول من محاكمات الأشخاص الذين اضطلعوا بدور أقل أهمية.

١٩ - وبصورة عامة، فإن مدة الإعداد للمحاكمة في مجموعة المحاكمات الجارية كانت أطول من مدة الإعداد بالنسبة لفئة القضايا المنجزة. وازداد أيضا عدد القرارات المتخذة بشأن الطلبات السابقة للمحاكمة. وقد تجاوز متوسط مجموع مدة الاحتجاز لكل متهم في مجموعة المحاكمات الجارية متوسط مجموع مدة الاحتجاز في مجموعة القضايا المنجزة. ومع الأخذ بالاعتبار أن جميع القضايا الجارية هي في مراحلها الأولى نسبيا، يُتوقع أن يكون متوسط مدة الاحتجاز لكل متهم في هذه المجموعة أطول من متوسط المدة في المجموعة السابقة.

٢٠ - وقد تعود أسباب ازدياد طول مدة الإجراءات السابقة للمحاكمة إلى تلاقي عدة عوامل هي في معظمها خارجة عن إرادة دوائر المحاكمة. وأهم هذه العوامل هي:

(أ) المباشرة بإصدار لوائح اتهام مشتركة؛

(ب) التعديلات المتتالية التي أدخلتها المدعية العامة على لوائح الاتهام؛

(ج) ازدياد عدد الطلبات العارضة المقدمة من الدفاع والمدعية العامة؛

(د) ازدياد تشعب المسائل القانونية والوقائعية التي تتناولها القرارات الصادرة بشأن الطلبات السابقة للمحاكمة؛

(هـ) الشكاوى من عدم الالتزام بإباحة المعلومات؛

(و) عدم ترجمة الوثائق؛

(ز) انعدام الاستعداد بصورة عامة من جانب المدعية العامة للمباشرة بالمحاكمة.

الجدول ٣: القضايا قيد الإعداد حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١

القضية	تاريخ تأكيد لائحة الاتهام	المثول الأولي	القرارات بشأن الطلبات السابقة للمحاكمة	طول مدة الإعداد للقضية	التاريخ المحدد لبدء المحاكمة	طول مدة المحاكمة	الحالة الراهنة
إليزافان أنتاكيروتيمانا (ICTR-96-10-I/ICTR-96-17-I)	٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	٣١ مارس/آذار ٢٠٠٠	٦	الإعداد مستمر: سنة و ٣ أشهر	١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الأولى **(محاكمة كيبوي)**
جيرار أنتاكيروتيمانا (ICTR-96-10-I/ICTR-96-17-I)	٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦	٦	الإعداد مستمر: ٤ سنوات و ٧ أشهر	١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الأولى **(محاكمة كيبوي)**
ميكايل موهيمانا (ICTR-95-1B-I)	٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥	٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩	٢	الإعداد مستمر:سنة و ٨ أشهر	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الأولى
إليزير نييتغيكا (ICTR-96-14-I)	١٥ تموز/ يوليه ١٩٩٦	١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٩	١٠	الإعداد مستمر: سنتان و ٤ أشهر	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثانية
كازيمير بيزيمنغو (ICTR-95-45-I/ICTR-99-50-I)	١٢ أيار/مايو ١٩٩٩	٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٩	١٤	الإعداد مستمر: سنة و ٩ أشهر	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثانية **(محاكمة الحكومة الأولى)**
جوستان موغنزي (ICTR-99-47-I/ICTR-99-50-I)	١٢ ايار/مايو ١٩٩٩	١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٩	١٦	الإعداد مستمر: سنة و ١٠ أشهر	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثانية **(محاكمة الحكومة الأولى)**
بروسبير موغيراميزا (ICTR-99-48-I/ICTR-99-50-I)	١٢ أيار/مايو ١٩٩٩	١٧ آب/ أغسطس ١٩٩٩	٢	الإعداد مستمر: سنة و ١٠ أشهر	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثانية **(محاكمة الحكومة الأولى)**

القضية	تاريخ تأكيد لائحة الاتهام	المثول الأولي	القرارات بشأن الطلبات السابقة للمحاكمة	طول مدة الإعداد للقضية	التاريخ المحدد لبدء المحاكمة	طول مدة المحاكمة	الحالة الراهنة
جيروم بيكامومباكا (ICTR-99-49-I/ICTR-99-50-I)	١٢ أيار/مايو ١٩٩٩	١٧ آب/أغسطس ١٩٩٩	٢٧	الإعداد مستمر: سنة و ١٠ أشهر	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثانية (**محاكمة الحكومة الأولى**)
إدوار كاريميرا (ICTR-98-44-I)	٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٨	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	١٥	الإعداد مستمر: سنتان وشهران	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثانية (**محاكمة الحكومة الثانية**)
إندريه رواماكوبا (ICTR-98-44-I)	٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٨	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	١٥	الإعداد مستمر: سنتان وشهران	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثانية (**محاكمة الحكومة الثانية**)
ماتيو نغيرومبتسي (ICTR-98-44-I)	٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٨	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	١٥	الإعداد مستمر: سنتان وشهران	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثانية (**محاكمة الحكومة الثانية**)
جوزيف نزيرورا (ICTR-98-44-I)	٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٨	٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩	٢٠	الإعداد مستمر: سنتان وشهران	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثانية (**محاكمة الحكومة الثانية**)
تيونيست باغوسورا (ICTR-96-7-I)	١٠ آب/أغسطس ١٩٩٦	٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٧	١٤	الإعداد مستمر: ٤ سنوات و ٤ أشهر	الفصل الأول من عام ٢٠٠٢	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثالثة (**محاكمة العسكريين**)
أناتول نسينغويمفا (ICTR-96-12-I)	١٢ تموز/يوليه ١٩٩٦	١٩ شباط/فبراير ١٩٩٧	٩	الإعداد مستمر: ٤ سنوات و ٤ أشهر	الفصل الأول من عام ٢٠٠٢	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثالثة (**محاكمة العسكريين**)
غراسيان كابيليغي (ICTR-97-34-I)	١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	١٧ شباط/فبراير ١٩٩٨	٣٠ [مع نتباكوزي]	الإعداد مستمر: ٣ سنوات و ٤ أشهر	الفصل الأول من عام ٢٠٠٢	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثالثة (**محاكمة العسكريين**)
ألويس نتباكوزي (ICTR-97-34-I)	١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧	٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٧	٣٠ [مع كابيليغي]	الإعداد مستمر: ٣ سنوات و ٦ أشهر	الفصل الأول من عام ٢٠٠٢	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثالثة (**محاكمة العسكريين**)
تارسيس موفوميي (ICTR-00-55-I)	٢ شباط/فبراير ٢٠٠٠	٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠	٤	الإعداد مستمر: ٨ أشهر	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثانية
أوغوستان ندمديلييامانا (ICTR-00-56-I)	٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠		الإعداد مستمر: سنة وشهران	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثالثة

القضية	تاريخ تأكيد لائحة الاتهام	المثول الأولي	القرارات بشأن الطلبات السابقة للمحاكمة	طول مدة الإعداد للقضية	التاريخ المحدد لبدء المحاكمة	طول مدة المحاكمة	الحالة الراهنة
فرانسوا كزافييه نزوانيمي (ICTR-00-56-I)	٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٠		الإعداد مستمر: سنة وشهر	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثالثة
إينوسان ساغاهوتو (ICTR-00-56-I)	٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠	٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠		الإعداد مستمر: ٧ أشهر	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثانية
صاموئيل موسابياما (ICTR-2001-63-I)	١٣ آذار/مارس ٢٠٠١	٢ أيار/مايو ٢٠٠١		الإعداد مستمر: شهران	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الثانية
سيميون نشاميهيغو (ICTR-2001-63-I)	٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠١	٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١	لا ينطبق	لا ينطبق	لم يُحدد الموعد	--	الإعداد للمحاكمة دائرة المحاكمة الأولى

٢١ - وبالإضافة إلى الأشخاص الذين ما زالت قضاياهم حاليا قيد الإعداد، على نحو ما يظهر في الجدول ٣، حُول مؤخرا متهمان، غاكومبيتسي ومبامبارا، إلى المحكمة (في ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١). وينتظر ما مجموعه ٢٤ محتجزا المحاكمة. وهذه القضايا هي في مراحل مختلفة من الإعداد للمحاكمة.

٢٢ - وكما هو مذكور أعلاه، طرأت زيادة على عدد المحاكمات المشتركة. وهناك الآن أربع قضايا في مرحلة الإعداد للمحاكمة: محاكمة كيبوي (متهمان)؛ ومحاكمة الحكومة الأولى (أربعة متهمين)؛ ومحاكمة الحكومة الثانية (أربعة متهمين هم قيد الاحتجاز وثلاثة ما زالوا طليقين)؛ ومحاكمة العسكريين (أربعة متهمين). وإذا أخذ في الاعتبار أن المتهمين في القضايا غير المبتوت فيها كانوا ذوي مراتب عالية نسبيا وقاموا على ما يزعم بأدوار هامة في التخطيط للمجازر والحث عليها وتنفيذها في رواندا عام ١٩٩٤، يُتوقع أيضا أن تستغرق محاكماتهم وقتا طويلا (انظر الفقرة ١٨). وفضلا عن ذلك، هناك ١٠ محاكمات منفردة. ويمكن في حدود الموارد المتاحة حاليا أن يمضي المتهمون من هذه المجموعة من القضايا قيد الاحتجاز وقتا أطول من المتهمين من المجموعتين السابقتين (المحاكمات المنجزة والمحاكمات الجارية).

٢٣ - وتبين المعلومات المدرجة أعلاه أن دوائر المحاكمة تعمل الآن بكامل طاقتها. وتنظر كل دائرة الآن في قضيتين على الأقل بمسارين متلازمين وهناك قضايا أخرى في مرحلة الإعداد. وستتمكن دوائر المحاكمة من المباشرة بقضايا جديدة بعد أن تنجز القضايا المعروضة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تأكيد لوائح الاتهام المتعلقة بـ ١٦ متهما، غير أن مذكرات توقيفهم لم تصدر بعد. وعند إعداد الوثيقة الحالية، كانت هناك خمس لوائح اتهام قيد التأكيد.

٢٤ - ووفقا للمدعية العامة، تم صوغ ثماني لوائح اتهام حتى شهر شباط/فبراير ويقوم مكتب المدعية العامة باستعراضها. وأُحرز تقدم في تحقيقات أخرى يسمح قريبا بصوغ لوائح اتهام ضد ٢١ متهما. وكانت التحقيقات جارية في قضايا تشمل ٢٠ متهما إضافيا. وفي ٣٥ قضية أخرى، أتاح العمل التمهيدي المنجز باقتراح أهداف، ولكن لم تُفتح تحقيقات رسمية بعد. وبالإضافة إلى ذلك، هناك ٥٢ قضية عُلق العمل

فيها في الوقت الراهن، ولكن يتعين إنجازها. ويضطلع مكتب المدعية العامة بعبء عمل يتناول ما مجموعه ١٣٦ شخصا يُزمع توجيه الاتهام إليهم.

٢٥ - ويستتبع برنامج التحقيقات المذكور أعلاه، الذي أعدته المدعية العامة أيضا تقديم لوائح اتهام ضد ٢٩ متهما لكي تُستعرض عام ٢٠٠١، و ٣٠ لائحة اتهام أخرى عام ٢٠٠٢، و ٣٠ لائحة اتهام إضافية عام ٢٠٠٣. وتتوقع المدعية العامة أن توجه الاتهام عام ٢٠٠٤ إلى ٣٠ متهما إضافيا نتيجة للتحقيقات المعلقة حاليا، ولكنها تنوي تنشيطها. وتتوقع المدعية العامة أنه من المرجح إنجاز التحضير للوائح الاتهام بنهاية عام ٢٠٠٥، وستُعرض عند ذلك على دوائر المحاكمة جميع لوائح الاتهام التي يقترحها مكتب المدعية العامة.

٢٦ - وعدد المحاكمات الجديدة التي ستترتب على لوائح الاتهام المقبلة، بالإضافة إلى سرعة وتيرتها، سيتوقفان إلى حد كبير على توقيت التوقيفات. ووفقا لتقييم المدعية العامة، إذا صدرت لوائح اتهام ضد ١٣٦ شخصا جديدا، وإذا واصلت المحكمة محاكمة عدة متهمين سوية، فإن عدد المحاكمات الجديدة سيُقدر بـ ٤٥ محاكمة.

٢٧ - أما في حال قبول هذا الرقم التقديري، فبالإضافة إلى عبء العمل الحالي (١٥ متهما - سيصبحون قريبا ١٧ متهما - في محاكمات جارية و ٢٤ متهما يصلون إلى مرحلة المحاكمة تباعا) يمكن للمحكمة أن تتوقع ١٠ محاكمات جديدة تقريبا كل سنة حتى عام ٢٠٠٥ عندما يُتوقع أن يكون قد تم الاضطلاع بالكامل بولاية المدعية العامة التحقيقية. وتتوقف المباشرة بمحاكمات هذه القضايا المقبلة على الموعد الذي تنجز فيه دوائر المحاكمة مختلف مراحل القضايا الحالية.

جيم - الجدول الزمني المتوقع في حدود الموارد الحالية

٢٨ - يصعب تقدير الوقت اللازم للمحكمة لكي تنظر في القضايا الحالية وتحضر قضايا جديدة وتنظر فيها. إلا أنه يمكن إجراء تقييم استنادا إلى البيانات الإحصائية عن طول مدة الإعداد للمحاكمة ومراحل المحاكمة للقضايا قيد النظر. وأُخذت العوامل التالية في الاعتبار:

(أ) قدرة دوائر المحاكمة على الاضطلاع بعدة قضايا متلازمة في وقت واحد (بما في ذلك قضيتان أو ثلاث قضايا في مرحلة المحاكمة)؛

(ب) متوسط طول المدة المتوقعة للمحاكمة: سنة و ٥ أشهر (بما في ذلك المدة اللازمة لكتابة الحكم). وتشمل هذه المدة المحاكمات المنفردة التي قد تُنجز بشكل أسرع، فضلا عن المحاكمات المشتركة المعقدة التي قد تتطلب مزيدا من الوقت؛

(ج) متوسط العدد المتوقع للمحاكمات الجديدة: ١٠ محاكمات (يشمل كل منها ثلاثة متهمين على الأقل) كل سنة حتى عام ٢٠٠٥.

٢٩ - ويجب تقييم جميع هذه العوامل مع التحفظ. وتتصل التجربة المتعلقة بمتوسط طول مدة المحاكمة والإعداد للمحاكمة في معظمها بالفترة الزمنية التي تشغلها المحكمة عندما يوجد متهم واحد في كل قضية (محاكمة منفردة). وتختلف ظروف تلك المحاكمات عن الحالة الراهنة التي تشمل عدة محاكمات مشتركة. ولأغراض تقييم طول مدة المحاكمات، تُعتبر المحاكمات المشتركة كأنها قضية واحدة.

٣٠ - ويصعب إعطاء تقييمات واضحة. فالطرفان يقرران إلى حد كبير عدد الشهود الذين يتعين استدعاؤهم. وعلاوة على ذلك، فإن المسائل القانونية والوقائعية التي تتناولها المحاكمات المشتركة هي أكثر تشعبا من تلك التي تتناولها المحاكمات المنفردة. وتتطلب كتابة الحكم في المحاكمات

المشتركة وقتا أطول مما تتطلبه في المحاكمات المنفردة. وأخيرا، واستنادا إلى الخبرة السابقة، تحصل أحداث غير متوقعة أثناء المحاكمات ونادرا ما تسير القضايا وفق الجدول الزمني المحدد لها. وكما ذُكر أعلاه، فإن عدد أيام المحاكمة الفعلية هو بالتالي أقل من المدة الزمنية الفاصلة بين افتتاح القضية وقيام الطرفين بمرافعاتهما النهائية. غير أنه رهنا بتلك التحفظات، يظهر تحليل آخر أنه في حدود الموارد المتاحة، لن تستطيع المحكمة إنجاز القضايا المعروضة عليها حاليا قبل نهاية ولاية السنوات الأربع الثالثة (٢٠٠٦-٢٠٠٧).

٣١ - وكما هو مبين أعلاه، تنوي المدعية العامة تقديم لوائح اتهام ضد ١٣٦ متهما جديدا. ولا يُتوقع أن تبدأ المحاكمات الأولى لهذه المجموعة قبل نهاية الولاية الثالثة أو المراحل الأولى للولاية الرابعة للمحكمة (٢٠٠٧-٢٠١١). وتتوقع المدعية العامة أن تتم محاكمة مجموعة الـ ١٣٦ متهما في ٤٥ محاكمة بمعدل ثلاثة متهمين في كل محاكمة. وتستند التقديرات الواردة أدناه إلى الافتراض نفسه. وتبقى إمكانية القيام باعتقالات إحدى المسائل التي لا يمكن تقديرها. وفي مواجهة مثل هذه المشكلة، نظرت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إطار طلبها لقضاة متخصصين في الآثار الإضافية للنجاح في القبض على المتهمين بنسبة ٧٥ في المائة وبنسبة ٥٠ في المائة[٥]. ويعطي تطبيق افتراضات بديلة مماثلة فيما يتعلق ببرنامج المدعية العامة التقديرات التالية:

- في حال تنفيذ ٧٥ في المائة من الاعتقالات، سيضاف ١٠٢ من المتهمين، أو تقريبا ٣٤ محاكمة جديدة؛
- في حال تنفيذ ٥٠ في المائة من الاعتقالات، سيُضاف ٦٨ متهما، أو تقريبا ٢٣ محاكمة جديدة.

٣٢ - وفي احتساب طول المدة التي ستحتاجها المحكمة من أجل إنجاز هذه القضايا، يُفترض أن تحافظ كل دائرة محاكمة على قدرتها الحالية على النظر في قضيتين أو ثلاثة قضايا في وقت واحد (ويتوقف ذلك على مدى تشعب القضايا) بالإضافة إلى القضايا قيد الإعداد. وينطوي ذلك على إجراء محاكمات تشمل ستة إلى تسعة متهمين في كل دائرة في أي وقت من الأوقات. وإذ أخذ في الاعتبار تفاوت تشعب القضايا من الواقعي الافتراض، أن القدرة الإجمالية للمحكمة لا يمكن أن تتجاوز محاكمات تشمل أكثر من ١٨ إلى ٢١ متهما في أي وقت. وإذا بلغت نسبة الاعتقالات ٥٠ في المائة (٦٨ متهما)، ستحتاج المحكمة إلى ولايتين جديدتين بعد عام ٢٠٠٧ لإنجاز مهمتها، أي حتى عام ٢٠١٥. وإذا اعتقل ٧٥ في المائة من المدانين (١٠٢ من الأشخاص)، ستحتاج المحكمة إلى ولاية أخرى مدتها أربع سنوات (٢٠١٥-٢٠١٩). وفي حال بلغت نسبة الاعتقالات ١٠٠ في المائة، ستمتد مهمة دوائر المحاكمة حتى عام ٢٠٢٣. وهذه المهل الزمنية غير مقبولة ويجب تفاديها نظرا للأسباب المذكورة في الفقرة ٢٢ من الجزء الرئيسي للتقرير.

٣٣ - وفي الطلب الذي تقدمت به المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة للحصول على قضاة مخصصين، جرى التقدير بأن القضايا الراهنة قد تنتهي في المرحلة الابتدائية بحلول منتصف عام ٢٠٠٣، في حين أن محاكمات القضايا الجديدة قد تُنجز بالكامل في نهاية عام ٢٠١٦. واستُنتج من ذلك أن المطلوب هو أربع ولايات إضافية كحد أدنى مدة كل منها أربع سنوات لكي تنجز المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة مهمتها دون وجود قضاة مخصصين. وإذا ارتفع عدد لوائح الاتهام، فقد ورد في طلب المحكمة أن هذا الإطار الزمني سيزاد فيه إلى حد بعيد. ومن جهة أخرى، في حال القبول بنسبة للاعتقالات تبلغ ٧٥ في المائة أو ٥٠

(٥) تقرير المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، الفقرة ٣٧.

في المائة، ستحتاج المحكمة إلى ١٠ سنوات أو ٦ سنوات لإنجاز مهمتها[٦].

٣٤ - وتجدر الإشارة إلى أن تقديرات المحكمة الجنائية الدولية لرواندا هي مماثلة لتوقعات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبقدر ما تعتبر المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أنها قد تنجز مهمتها قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، من المهم الإشارة أولا إلى أن عدد المتهمين الذين تم توقيفهم فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا هو أكبر من عدد المتهمين الذين تم توقيفهم فيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة[٧]. ثانيا، يشمل برنامج المدعية العامة للتحقيقات فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا عددا من المشتبه بهم أكبر من العدد المتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومن المهم أيضا الإشارة إلى أنه يزعم أن جميع المحتجزين في أروشا كانوا يشغلون مناصب قيادية أثناء الأحداث التي وقعت في رواندا عام ١٩٩٤. وكما هو مذكور أعلاه (الفقرة ٤٩)، فإن هذه القضايا هي أكثر تشعبا من الناحيتين القانونية والوقائعية من محاكمات المتهمين الذين اضطلعوا بدور أقل أهمية.

دال - الجدول الزمني المتوقع بوجود القضاة المخصصين

٣٥ - إن تعزيز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بقضاة مخصصين قد يصل عددهم إلى تسعة قضاة وتنفيذ إجراءات العمل المذكورة في الفصل الأول من الجزء الرئيسي من التقرير. (الفقرات من ٢٣ إلى ٢٩) سيسمحان تقريبا بمضاعفة قدرة المحكمة على إجراء المحاكمات. كما وأن إضافة ثلاثة أقسام أخرى ضمن دوائر المحاكمة الثلاث الموجودة سيتيح للمحكمة أن تدير محاكمات قد يصل عددها تقريبا إلى ١٢ محاكمة جارية و ١٢ إلى ١٨ محاكمة قيد الإعداد.

٣٦ - واستنادا إلى الافتراضات نفسها الواردة أعلاه (الفقرات من ٢٨ إلى ٣٤)، سيتيح الإصلاح المقترح للمحكمة أن تنجز عملها في وقت أقرب بكثير. وستتاح عند ذلك القدرة للمحكمة على محاكمة متهمين قد يصل عددهم إلى ٣٦ متهما في أي وقت على مسارات متعددة. وفي حال تم تنفيذ الاقتراح بالكامل بنهاية عام ٢٠٠٢، وإذا كانت هناك سبع محاكمات جارية، فإن قدرة المحكمة على إجراء المحاكمات ستزداد عند ذاك بإضافة قضايا قد يصل عددها إلى ست قضايا أخرى أو ما مجموعه ١٣ محاكمة تجري في وقت واحد. وسيتيح ذلك المباشرة بمعظم القضايا الحالية المعروضة على المحكمة بنهاية الولاية الحالية.

٣٧ - وإذا أُنجزت تقريبا جميع القضايا المعروضة على المحكمة حوالي نهاية عام ٢٠٠٤، فيمكن المباشرة بالقضايا الجديدة في وقت أقرب. وإذا تم توقيف نسبة ٥٠ في المائة من الذين صدرت ضدهم لوائح اهام، فإن المحاكمات الـ ٢٣ الإضافية ستُنجز في وقت أقرب في الولاية الرابعة (حوالي عام ٢٠٠٨). وإذا بلغت نسبة التوقيفات ٧٥ في المائة، فإن المحاكمات ستنتهي في المرحلة الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٩، في حين أن توقيف جميع الأشخاص الـ ١٣٦ الجدد سيتطلب من دوائر المحاكمة أن تواصل إجراء المحاكمات حتى نهاية تلك الولاية (٢٠١١).

(٦) المرجع نفسه.

(٧) بلغ عدد المحتجزين لدى المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في أيار/مايو ٢٠٠٠ ما مجموعه ٣٦ محتجزا، في حين يبلغ العدد الحالي للمحتجزين في أروشا ٤٨ محتجزا.